

ZAYDAN

AIHKAM AL-LAQIT

2276  
.99255  
.313

PENNSYLVANIA UNIVERSITY LIBRARY

DUPL



00401 038032684

2276.99255.313

Zaydīn

Al-kāfī al-laqī

DATE

ISSUED TO

JUN 12 1961

DATE ISSUED

DATE DUE

DATE ISSUED

DATE DUE

JUN 15 2007

# أحكام اللقيط في الشريعة الإسلامية

تأليف

الدكتور عبد الكريم زيدان

استاذ الشريعة الإسلامية المساعد  
بكلية الحقوق بجامعة بغداد  
وعميد كلية الدراسات الإسلامية

---

الطبعة الأولى

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م



Zaydān, 'Abd al-Karīm

Abkām al-lagīṭ

# أحكام اللقيط

في الشريعة الإسلامية

تأليف

الدكتور عبد الكريم زيدان

استاذ الشريعة الإسلامية المساعد

بكلية الحقوق بجامعة بغداد

وعيد كلية الدراسات الإسلامية

الطبعة الأولى

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

2276  
-99255  
.313

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد :

١ - لم ينص قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا غيره من القوانين العراقية على احكام اللقيط ، وعلى هذا يجب الرجوع الى الشريعة الاسلامية في مذاهاها المختلفة لمعرفة هذه الاحكام ، لان ما لم ينص عليه في مسائل الأحوال الشخصية بقانون يبقى محكوما بالشريعة الاسلامية وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون الأحوال الشخصية العراقي المذكور في اعلاه ، اما في غير مسائل الأحوال الشخصية فان اللقيط يخضع لما يخضع له غيره من احكام القوانين المرعية في العراق .

تعريف اللقيط :

٢ - اللقيط في اللغة ما يلقط أي يرفع من الارض ، فهو على وزن فاعل بمعنى المفعول أي الملقوط ، ثم غلب اطلاقه على الصبي الملقى أو المأخوذ باعتبار انه يلتقط عادة ، فكانت تسميته لقيطاً باعتبار عاقبته ، وتسمية الشيء باسم عاقبته امر مألوف في اللغة ، ومنه قوله تعالى في القرآن الكريم « اني اراهم اعصر خمرا » « انك ميت وانهم ميتون » فسمى العنب خمرا والحي الذي يحمل الموت ميتا باسم العاقبة ، فكذا اطلاق كلمة لقيط على الطفل المنبوذ .

٣ - اما في اصطلاح الفقهاء ، فقد عرفه الامام السرخسي الحنفي بانه اسم لحي مولود طرحه اهله خوفا من الفقر او فرارا من تهمة الزنا<sup>(١)</sup> . ويقهم من هذا التعريف ان اللقيط طفل حديث الولادة او انه صغير غير

(١) المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٠٩



مميز ، اما الصبي المميز والمجنون وان كان بالغا فقد صرح الشافعية بجواز التقاطع لاحتاجتهما الى الحفظ والرعاية<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا لا يدخل البالغ العاقل في مفهوم اللقيط عند الفقهاء لانه لا يلتقط عادة لعدم حاجته الى الحفظ والرعاية .

٤ - ويلاحظ على تعريف الامام السرخسي اقتضائه على المولود النبوة خوفا من الفقر او فرارا من الرضا ، وهذا وان كان هو الغالب في اللقيط الا انه يمكن ان يكون مفقودا لا منبوتا من اهله ، ولهذا قال المالكية في تعريف اللقيط انه طفل ضائع لا كافل له<sup>(٣)</sup> . ولكن ما قالوه ليس هو الغالب في امر اللقيط وانما الغالب فيه ما جاء في تعريف الامام السرخسي . وعلى هذا نرجح ان يكون تعريف اللقيط بانه طفل نبذ اهله لاسب ما أوضاع منهم .

**حكم التقاطع :**

٥ - اللقيط نفس محترمة في الشرع الاسلامي تستحق الحفظ والرعاية ، وعلى هذا الاساس كان التقاطع امرا مطلوبا في الاسلام لان فيه انقاذ نفس محترمة من الهلاك او الضياع فيكون فيه معنى الاحياء لها ، والله تعالى يقول : ومن احياءها فكاننا احياء الناس جميعا . . ولكن الفقهاء اختلفوا في درجة طلب الشرع لالتقاطه ، فالحنفية قالوا ان التقاطع مندوب اليه ومستحب في شرع الاسلام ، وقد يكون واجبا اذا غلب على ظن الواجد هلاك اللقيط اذا لم يلتقطه . وقال الظاهرية ان التقاطع فرض على من وجده ولم يفصلوا تفصيل الحنفية . وعند المالكية الالتقاط فرض كفاية ، وعلى هذا اذا التقطه انسان سقط الاتم عن الباقيين كما هو الحكم في فروض الكفايات ، وبهذا قال الشافعية الا انهم قالوا بالوجوب العيني بالنسبة الى من وجد اللقيط وحده دون غيره .

(٢) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرملي ج ٥ ص ٤٤٥

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للخطيب ج ٦ ص ٨٠

(٤) المغني لابن قدامة الحنبلي ج ٥ ص ٦٧٩ ، نهاية المحتاج ج ٥ ص ٤٤٤ ،

المحل لابن حزم ج ٨ ص ٣١٦



## الاشهاد على الالتقاط (٥) :

٦ - ذهب الشافعية الى وجوب الاشهاد على الالتقاط ، واذا تركه الملتقط لم تثبت له على اللقيط ولاية حضاته • وعند الحنابلة قولان : قول بالوجوب ووجهه ان فيه احتمال حفظ تبه بان يظهر من يدعي تبه • وقول بعدم الوجوب ووجهه القياس على اللقطة حيث لا يجب الاشهاد على التقاطها فكذا الحكم في لقط اللقيط • والراجح هو القول الاول لما قالوه في تمليكه ، بل ونرى ضرورة الاعلان عن اللقيط بكل وسائل الاعلان الممكنة ليشيع امره ويعرف اهله مكانه ان كان قد ضاع منهم •

## شروط الملتقط :

٧ - يشترط في الملتقط جملة شروط اذا تحققت فيه اقر اللقيط في يده ، واذا انتقت كلها او بعضها نزع اللقيط من يده وسلم الى غيره ليقوم بحفظه ورعايته ، وهذه الشروط هي :

أ - ان يكون الملتقط مسلما اذا كان اللقيط محكوما باسلامه تبعا للدار كما سنبين فيما بعد ، فاذا كان غير مسلم نزع منه • ويمثل الفقهاء اشتراط هذا الشرط وما يشرب عليه بان للملتقط على اللقيط ولاية ، ولا ولاية للكافر على المسلم ، ولانه لا يؤمن أن يفقه ويعلمه الكفر ، ولا يزول هذا المحذور الا بنزعه من يده وتسليمه الى مسلم •

ب - البلوغ والعقل ، فيشترط في الملتقط ان يكون بالغاً عاقلاً ، اما الصبي والمجنون فمأجزان عن حفظ اللقيط ورعايته ، فاذا التقطه احدهما نزع الحاكم منه وجوباً وسلمه الى من هو أهل لحفظه ورعايته والولاية عليه • ج - ان يكون عدلاً فاذا التقطه فاسق انتزعه الحاكم من يده ، وهذا مذهب الشافعية وهو قول في المذهب الجعفري (٦) • وعللوا ذلك بان حضنة اللقيط استئمان ولا أمانة لفاسق • والفيه كالعاسق عند الشافعية في وجوب

(٥) المغني ج ٥ ص ٦٨٧ ، الرملي ج ٥ ص ٤٤٤

(٦) شرائع الاسلام للمحقق العلي ج ٢ ص ١٧٣ ، الرملي ج ٥ ص ٤٤٦

تزرع اللقيط من يده • ومستور الحال كالعديل في الالتقاط وبقاء اللقيط في يده لأن الأصل في المسلم العداة ، فما لم تظهر الخيانة أخذنا بالأصل •

#### النزاحم على الالتقاط (٢) :

٨ - إذا ازدحم اثنان على أخذ اللقيط ، وإرادته كل منهما لنفسه وهما أهل للالتقاط جعله الحاكم عند من يراة منهما أو من غيرهما ، لأنه لا حق لأحدهما فيه قبل التقاطه ، فيرجع الأمر إلى القاضي ، وعليه أن يتحرى الأصلح للقيط فيسلمه إلى من يقوم بحفظه ورعايته •

٩ - وإن سبق واحد منهما فالتقط اللقيط فعلا ثبت الحق له ولزم منع الآخرين من مزاحمته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم • من سبق إلى ما لا يسبق إليه فهو أحق به • •

١٠ - ولو التقطه النزاحمان فعلا بان تناولا تناولا واحدا فالحكم في هذه الحالة يختلف باختلاف الأحوال ، فإن كان أحدهما ممن يقر اللقيط في يده ، والآخر ممن لا يقر في يده ، كالمسلم مع الكافر واللقيط مسلم ، سلم اللقيط إلى المسلم • وإن كان الاثنان ممن لا يقر اللقيط في يد واحد منهما ، انزعه القاضي منهما وسلمه إلى من يراء صالحا لرعاية اللقيط • وإن كان كلاهما ممن يقر في يده لو انفرد بالالتقاط ، فإن ترجيح بينهما يكون على أساس ما هو الأنفع للقيط ، فيرجع القاضي الأمور على المصير ، والمسلم على غير المسلم حتى لو كان اللقيط محكوما بكفره لأن ولاية المسلم أنفع للقيط لاحتمال إسلامه فيسعد به في الدنيا والآخرة • ولا ترجح امرأة على رجل إلا مرضعة إذا كان اللقيط رضيا والاختلاف ترجيح على المتروجة والوجه في عدم رجحان المرأة هنا على الرجل بينما هي ترجح في حضائنه ولدها على أبيه ، إن رجحانها هناك بسبب شفقتها وحائنها على ولدها ولأنها تحضنه بنفسها والاب يحضنه بأجنبية فكانت أرفق به وانفع له من أبيه ، أما

(٧) المغني ج ٥ ص ٦٩٠ - ٦٩٢ : لتناج والاكليل شختصر خليل للمواق ج ٦ ص ٨٢ •

ها في مآل فانها احببه من اللقيط والرجل يحضه ناحيه بان يكلف  
امراة اجسه بحصانه فاستوى حال ارجل وحال امراة وباتى لم يبق لها  
وجه رجحان عليه +

١١ - فان تساوى في جميع الصفات ، بطر . فان اسعد احدهما حقه  
في حصانه اللقيط بالآخر وسلمه اللقيط فعلا حار الاسقاط والتسليم . وان  
شاحا افرع سهما + وقال الحقبة الرأي للقاضي ولا يؤخذ بالقرعة وعليه  
ان يتحرى الانع بليط وسلمه الى من يشاء على هذا الاساس .  
وان حسا أن يكون اللقيط عدها على سبل المهايشه الرمايه بان يكون عد  
كل واحد منهما مده مضمه وعد الآخر مثلها لم يحب القاضي طلبهما ههنا  
لصرره بالليط لانه يختلف على اطعام والاس والامب +

#### الاختلاف في الالتقاط :

١٢ - اذا اختلف شخصان في التقاط اللقيط بان ادعى كل منهما انه  
هو الذي التقطه ولا سه لاحدهما بطر . فان كان اللقيط في يد احدهما  
فاعول فونه مع سبه من انه هو الذي التقطه + وان كان في يدهما افرع  
سهما + وان لم يكن في يد واحد منهما سلمه القاضي الى من يراه افع  
بليط ، ولو وصمه احدهما سلمه اليه +

#### اشراخ اللقيط من ملقطه<sup>٨</sup> :

١٣ - الملقط أولى بامساك اللقيط من غيره ما دام اهلا بحصانه اللقيط  
فلا يكون غيره حق في اشراخه منه حتى لو كان اسرع هو القاضي . فان  
اسرعه احد منه وحاصمه الملقط وحب الحكم له لان يده يد محقة بسفه  
انه فكن احق من غيره في امساكه وحفظه وصانه ، ويد انثاني يد طاه ،  
فامرء اعاصي برد اللقط الى الاول . وعد المالكه يدهم الحاكم الى الاقوى  
على مؤبه وكفانه ، فان تساوى في ذلك ولا رجحان لاحدهما على الآخر في

(٨) بد نع الصائغ للكاساني ج ٦ ص ١٩٨ . المواق ج ٦ ص ٨٢

شيء افرع سهما • والبول الاول ، كما يبدو ، هو الراجح لان الثاني معتد بانساعقه اللقط من ملتقطه فلا يمكن ان يساويه او يرجح عليه •

### رد اللقط الى مكانه :

١٤ - قال المالكة لا يجوز رد اللقط الى مكانه الذي احده منه الملتقط الا اذا احده بقصد رده الى الحاكم يرى رأيه فيه ، فادام عمله الحاكم حاز للملتقط رده الى مكانه شرعا ان لا يحث عليه اصداق واهلاكه بان يكون المكان مصروفا واحتمال انقاصه من فن الآخر (راجع احكامه) • واعداه ان ما ذهب اليه المالكة يرجع الى ان الملتقط يصدقه الملتقط قد اترم بجمعته ورعايته فردد الى مكانه يحل من هذا الانحراف فلا يجوز ، اما وجه الاستثناء فواضح لان الملتقط لم يلمسه ملتقطا حقه واسما بقصد رده الى الحاكم فحاز له رده الى مكانه اذا رده الحاكم ولم يلمسه ، وحس في هذه الحالة لا يجوز للملتقط رده الى مكانه اذا حثي عليه الهالك لان دفع الهالك عن اعس احترامه من اعروض انكفائه واعرض انكفائي قد يصير مرفعا عن نفسه تتحسص معنى اذا يحثي وحده للماء به دون غيره ظروف معه كالمقتط في مسائلنا هذه •

### السفر باللقط (١) :

١٥ - هذا ان الملتقط ممن محرره برعاها اشرع الاسلامي وبهذا تدب الى انقائه • ولم يعب رعاها اشرع به عد هذا الجحد بل يجوز به وبهذا قال الفقهاء من انقط لفسا في الحصر (المدر) مع من السفر به الى اصابه وان كانت هي محل سكناه ، وان اصر على السفر به رجع منه ايا واحد من دفع الله • ويطلق الفقهاء هذا المع بان حازه الملتقط ارفه المقتط واصلاح له من حيث يوفر عرض التعليم به وسومه امش ولان انصاهر انه ولد في البلد

(٩) المواقي ج ٦ ص ٨٢

(١٠) المقني ج ٥ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ ، الرعلي ج ٥ ص ٤٤٨

الذي وحد به ، فعاوذه أرحى كنسب منه وجاه وصهور اهله وأعرافهم  
به . ولكن لو أراد الملقب المنه به من بلد إلى آخر من احصر ، فقد  
الحاجة وجاهر الأول بمع من له لأن منه في بلدة الذي وحد به أرحى  
لأنكشاف حبه وبه . والثاني حوار لأن أصله الأساسي كالأول في الرفاهة  
للقبط . ولو التقط في أدبه وأراد ملصقه المنه به إلى احصر حار ذلك  
له لأن العيش في المدن أرفه للقط .

والراجح عندي عدم حوار على اللقب من أنكان الذي وحد به  
ونو من أدبه إلى احصر بلعلل الذي ذكره وهو أن نقاء حيث وحد  
أرحى لأنكشاف حبه وبه ، وهذا انفس أهم ملصق من بومعه اعش  
ورفاخته . إلا أن أصل اللقب على اسم به ولم يوجد من بأحده وبرعاده ،  
فرى في هذه أحواله انشاء في يد ملصقه وعدم منه من اسم به حتى  
لا يضار الملقب ولا يضيع اللقب .

#### حريسة اللقب ١١ :

١٦ - بحر اللقب حرا لأن الأصل في سي آدم احريه لأنهم أولاد  
آدم وحواء وهما كـ ، حري ، وأصول من احري يكون حرا ، وأما حري  
الرق بعض سي آدم لأمر طاري عارض ، فحب احمل بالأصل حتى يقوم  
البدل على وجود هذا عارض طاري . وهو ارق .

#### دين اللقب ١٢ :

١٧ - اللقب من لا يعمل الأديان ولكن اعتمدها اغترود مسلما أو غير

(١١) المص ج ٥ ص ٦٨٠

(١٢) بهاديه وفتح اعتر ج ٥ ص ٤٢٠ ، انكسبي ج ٦ ص ١٩٨ الخطوط  
ج ٦ ص ٨٢ ، انراي ج ٦ ص ٨٢ ، المص ج ٥ ص ٦٨٠ الرملي ج ٥  
ص ٤٥٢ ، المحقق الحلبي ج ٢ ص ١٧٤ .

مسلم على وجه التبعة يمكن ان يـ وحده او يدين واحده (١٣) على  
التفصيل الآتي :

اولا - ا- وحده المقتد في مسجد أو في قصر من امصار المسلمين أو في  
قرية من قراهم وكان اواحد مسلما وله قصر مسلم «تقاسم المسلمين»  
ثانيا - اذا وحده المقتد في بيعة او كسبة او في قرية من قرى اهل  
البيعة وكان اواحد دينا اعمر دينا عبد الحمزة والمالكه .

وبشروط احواله واشافيه لأغصانه دينا في هذه احواله ان لا يكون  
في قرى اهل البيعة التي وحده في المقتد مسلم يمكن ان يكون المقتد منه ،  
وان وحده مسلم يمكن ان يكون المقتد منه حكم بالسلام المقتد عليها بالسلام  
كما يقوى احواله او سلما بدار الاسلام كما يقول اتانقيه لان قرى اهل  
البيعة من دار الاسلام لانها محكومة من قبل المسلمين . واضاهر ان انماحق  
الكسبة لاهل البيعة الخاصة بهم واسطه «تدين او اتواقيع» فيها قصر بيعة  
قرى اهل البيعة فيما قلناه .

ثالثا - اذا وحده مسلم بمقتد في بيعة او كسبة او في قرية من قرى اهل  
البيعة ، فمقتد الحمزة يكون المقتد دينا اعازا بانماكان فيكون على دين المسلمين  
في اقره التي وحده فيها . وحجتهم ان انماكان اسبق الى المقتد من يد اواحد  
فيكون الاعمر ، لانه عد التعارض سرجح اسبق ، واضاهر يدل عليه .  
ووجه هذا اضاهر ان اهل هذا المقتد دميون وهم ادين بدوه في مكان  
اهل البيعة ، ان كس من اضاهر ان المسلمين هم ادين بدوه في هذا المكان  
وهو ليس محلا حكمهم ولا محلا لاهلهم . وهاك رواية في اذهب احصي

---

(١٣) وقد سبنا بعض من سبب الحق المقتد بدس ما وهو لا يعمل  
الاديان ، والجيواب على ما يظهر لي . ان هناك احكاما كثيرة ثبتت  
لشخص «س» على نوع ادين الذي سبب انه كالمراث والولايه  
والديه وغيرها فكان لابد من معرفه الدين الذي سبب شخصه اشخص او  
يلحق به تقريره راجحة .

عن الإمام محمد بن الحسن الشافعي أن الأعداد من الواحد لا تكون اللفظ  
فكأن اللفظ مسلماً بها من واحد مسلم = وجهه هذا رأيي على هذه  
الرواية أن يد الواحد أقوى ، وإنما حسر أن كان عند عدم وجوده مقسراً .  
وقد رجع هذه الرواية صاحب فتح القدير وقال لا معنى لعدول عنها ترجيحاً  
منه لما يوجب الحكم بالإسلام اللفظ .

وعند أنسكه إذا كان في قرية أهل أدمه أسي واحد - فهذا اللفظ أمان  
أو ثلاثة من المسلمين فاللفظ يحسب مسلماً . وقال بعض أئمة عصره  
اعتباراً بالمكان . وعند الشافعية وإخوانه يحسب اللفظ مسلماً إذا كان في قرية  
أهل أدمه - أسي واحد فهذا اللفظ - مسلم يمكن أن يكون اللفظ منه .  
ومعنى ذلك - بناء على مفهوم الشافعية - إذا لم يوجد مسلم في قرية أهل أدمه  
فإن اللفظ يعتبر ذمياً تماماً للمكان .

بنا - إذا وجد دمي عطا في مساجد المسلمين أو في أضرعتهم أو  
فراهم ، فقد ملكه وإخوانه وإخوته وأخواته واحتمل به حكم الإسلام اللفظ  
بما للمكان . وكذلك عند الأئمة الأربعة . رواه عن الإمام محمد بن الحسن  
الشافعي أنه صير دماً - به كدس واحد دمي على وجه أدمه . ولكن  
صاحب فتح القدير صنف هذا الرأي ورجح اعتبار المكان ومن ثم الحكم  
بإسلام اللفظ لأن الرجوع - عنه - يجب أن يكون ما يوجب إسلام اللفظ  
عند اختلاف المكان عن دين الواحد .

حكم دين اللفظ بعد تميزه أو بلوغه أو ثبوت نسبه ،

١٨ - إذا بلغ اللفظ ما صحح فيها إسلامه فإن كان مسلماً ، ومع فيها  
ردّه فإن كان كافراً ، فوصف الإسلام أو بطق بأشهاديين فهو مسلم سواء  
كان ممن حكمه بالإسلام أو كفره . وإن صدق بالكفر وهو ممن حكمه بالإسلام  
فهو مرتد لا يتر على كفره ويعامل معاملة المرتدس وهذا كله مذهب إخوانه .

(١٤) معني ح ٥ ص ٦٨١ ، الكاشاني ح ٦ ص ١٦٩ ، الرملي ح ٥ ص ٤٥٣ .



وإذا ادعى دمي ان المقتطع منه ولا منه ولا مخرج له في ادعائه نت  
 منه منه نكته لا تنفع في الدين بل تنفي مسلما على ما حكاه به عليه أولا .  
 وبطلان احقية ذلك بان الدمي ادعى امرين يمكن ان ينفرد احدهما عن الآخر  
 وهو سلب المقتطع منه وكونه على دينه ، تصديق لما فيه منعه للمقتطع وهو  
 سلب منه منه ، ولا تصديق فيما يصرح وهو منعه منه في الدين ، وليس  
 من ضروره كون اوجه منه ان يكون كافرا ، فقد يكون الاث كافرا ويؤيده  
 انصير مسلما بالتبعه لأمه ابي أسلم . وسكن اذا سلب سلب المقتطع  
 - المحكوم بالسلام بها لمكان - من دمي منه معصيه فانه سلبه في دينه ، لان  
 حكما عليه بالسلام بها لمكان كان به على اظهر ، ولا بد بهذا اظهر  
 بعد ان ثبت سبه من الدمي بالبينة القطرية .

#### مال المقتطع (١٥) :

١٩ المقتطع اسرار حيي له هذه وحقوق يمكن ان يكون له مال .  
 وقد بحث الفقهاء فيما يوجد منه او يقر به من مال وهو يكون به أم لا ، بعد ان  
 انفقوا على اهلته لاكتساب الدين لان دينه صالحه لاكتساب الاموال  
 والحقوق . فقالوا ان ثبته اليه عليه او حجه ، وما في حجه من نفوذ  
 وبحوها ، وما هو مشدود في ملوكه او في يده ، وادانته المشدود عليها ،  
 واسرار المقتطع فيه ، كد ذلك عسر له ومن امواله . وعللوا ذلك بان  
 الظاهر ان نداء المقتطع قد يرك هذه الاسباب لمقتطع سلب عليه منها ، فيكون له  
 بناء على هذا اظهر ، لان ابناء على اظهر حائل منهم يظهر خلافه . وقد  
 توسع الفقهاء فيما يكون له ومن امله هذا التوسيع فوهم اذا وجد المقتطع  
 وحده في دار او حاو او حجه لا يعلم انها ميرد فهي له لا في يده  
 ولا مراحم له ، وكذلك اغتروا من اموال المقتطع ما يكون فرسا منه كاشوب  
 المطروح حثانه او قربة لانه - عندهم - بمرارة ما هو تحته فيكون له ،  
 وهذا ما احدث به الحامله على القول اراحح في مذهبهم . اما انه يكون حجه

(١٥) المصنف ج ٥ ص ٦٨٤ ، المحقق الحلبي ج ٢ ص ١٧٤ .

فقد قال ابن عسل الحلي ان كان الحصر طرما فهو « والا فلا » لان الاول يدل على ان واضح النقطة قد حصر له .

### نقطة اللقيط (١٦) :

٢٠ - يحتاج المنطق الى بقية اعضائه وشرايه ولباسه وبحو ذلك فمن يحصل هذه اشياء ؟ لا خلاف بين الفقهاء في رعية المقيط في ماله الخاص او العام . وماله الخاص هو ما يوجد معه من ثياب ودراهم وجوهرها او ما وهب له . واما ماله العام فهو الوقت على اللقطة والموصى به لهم . واصافة ائمال العام الى المقيط اسما حار لاستحقاقه انصرف عليه . ، فهي اصافة على سبيل التحور لان كلا من الوقت وانوصيه في حققة صرف مصاف الى الجهة العامة وليس مملوكا للقيط .

٢١ - فان لم يعرف لمقط مال خاص ولا عام فعنه من سب المال لان تركه لمقط « فكون بقية عليه لان الحرمان تامم » . واما لم يجب بقية على بيت المال مع وجود مال له لان الاعان من بيت المال للصورة ولا ضرورة مع وجود مال للقيط .

٢٢ - فان لم يوجد بيت مال أو وجد وسدر الاعان به يكونه لامال فيه او كان هناك ما هو اهم منه ، انصرف عليه الحاكم ان رأى ذلك ، والا وجب على اعيان المسلمين اعيان بقية ويكون دينا على اللقطة في قول « ومجدا في قول آخر . فان ائسموا عن الاعان احرمهم الامام او نائبه عليه ، لان في ترك الاعان عليه هلاكه له فكأن اعيان به واحدا كائنه من ائسمو ، ومن ترك واحدا احرم عليه فاداء به البعض سقط عن الباقي لانه من الواحات الكفاية وهذا هو الحكم فيها .

---

(١٦) الكاشاني ج ٦ ص ١٩٨ ، المعنى ج ٥ ص ٦٨٣ - ٦٨٤ ، المحلى ج ٨ ص ٣١٦ الرملي ج ٥ ص ٤٤٩ ، المحطاب والمواق ج ٦ ص ٨٠ - ٨١ ، المحقق الحلي ج ٢ ص ١٧٤ .

٢٣ - ومن اتفق على المصط سرعاً فلا شيء ، سواء كان المتفق هو الملتقط ، أو غيره . وإن لم يسرع المتفق ، لا اتفاق عليه فله الرجوع عليه إذا كان اتفاقه بادن القاضي ، فإن صدر الأذن لمدر مشروع فإنه يكفي لتوث حق المتفق في الرجوع بما اتفقه الانتهاء على ذلك . وبعد اجتماعه ثبت لمسوق حق الرجوع على المصط بما اتفق أن يولى الرجوع ، ولا رجوع له . ومع هذه أنه إذا أمكنه أن يستعين بغيره على دفعه المصط ولم يسع .

وبعد الماتكة على المصط أن يتفق على المصط ما داه لا يملك مالا ولا يوجد جهة يتفق عليه ، وسر المصط على الاتفاق عليه حتى يسلع المصط ويسمي عن الاتفاق عليه ، ولا رجوع للمصط عليه بما اتفق وأن الآثار الأمام . ويعلن أناتكة ذلك بأن احراز نصي بذلك وأن الملتقط أوى الناس بالمصط . واستسوا من قولهم هذا حانه واحد وهي اذا نت أن اب المصط صدر عمداً ثم أفاد الله على أنه أنه وكان هذا الأب مؤسراً حين اتفاق الملتقط على المصط ، فإن للمصط حق الرجوع على هذا الأب أن كان قد يولى الرجوع بما اتفق ، واعتول قوله مع بسنه أنه اتفق يرجع بما اتفق . وقول الماتكة في إرام المصط الاتفاق على المصط كان سمي بهذه بشرط اعتدله على الاتفاق واعطائه الحق في الرجوع بما اتفق لأن اساب وجوب اتفقه من قرانه وروحه ومثل ذلك متعه في حق المصط ، فاصح ما يمكن اتقون به هو وجوب الاتفاق عليه لاحتاجه المصط إلى اتفقه شرعاً فبدون المتفق على الاتفاق ويحقه في الرجوع .

### الولاية على المصط (١٧) :

٢٤ - الولاية على المصط في ماله وصحة المصطان يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « سلطان ولي من لا ولي له » فله أن يروجه وتصر في ماله باسمه واشراء والأجار على وجه المصلحة له وأن يادن للمصط بالاتفاق عليه

(١٧) الرملي ج ٥ ص ٤٥٠ - ٤٥١ المصلي ج ٥ ص ٦٨٥ - ٦٨٦ المحقق الحلبي ج ٢ ص ١٧٤ -

من مال الملقط • أما الملقط فليس له ان يفعل شئاً من ذلك لانه لا ولاية له عليه لاستدام سب الولايه فيه وهو امرأه او اسقطه ، واسماه على الملقط ولاية الملقط والتريه ، الا ان به ان يقص انه للملقط لانها مع محص له ، كما به ان يسلمه في مساعه او حرقه سلعها ويدير عليها لان هذا التسليم ليس من باب اولاية عليه بل من باب اصلاح حبه وابعمال اسع المحص انه من غير ضرر بلحقه فانه اصعاه وعمل ثامه وجو ديث • وليس للملقط ولاية الأتاق عليه من ماله الا بادر القاضي ، فادا اتق ضرر اديه كان صام ما اعقه من مال للملقط الا اذا صدر احد الأذن وعله في هذه الاحاله الأشهاد عند الاتاق وخونا والا كان صاماً انه • وكان احاطه للملقط اولاية على الاتاق على الملقط من ماله بمر اذن القاضي لان الملقط وبني به فلا حاجة لأذن القاضي كما في وصي ائتم ، ولان هذا الاتاق يدخل في باب الأمر بالمعروف فلا شرط فيه اذن الحاكم لانه هو وعبره به سواء • والذي برححه استدان احكام في الاتاق حلفا مال الملقط من اصبع عن حريق الاتاق الزائد بلا حاجة •

#### ميراث الملقط ١٨٩ :

٢٥ - الملقط مجهول النسب ميرته ست المان حتى دته لان سب المان وارث من لا وارث له • ولا يكون شيء من تركته للملقط على سبيل ميراث ، لان استحقاق ميراث شخص به يكون سب من اسباب الميراث كالقراه او الزوجه او الولاء وليس في الملقط شيء منها فلا يكون له شيء من تركته على وجه الميراث •

#### جنايته ١٩٠ :

٢٦ - حايه الملقط التي سرب عليها الدسه وحملها العاقلة ، اي

(١٨) المعني ج ٥ ص ٦٨٦ ، شرح الاحكام الشرعيه في الاحوال الشخصيه

للانبيائي ج ٢ ص ٤٣ •

(١٩) المعني ج ٥ ص ٦٨٢ •

عصاة الحائي من الرجال ، يدهنها من امان عن المقتصد كما لو قتل شخصا معصوم الدم خطأ ، فالديه لاهل القتل يحملها من امان عنه ، لان من امان بحق دية المقتصد لو قتل امان خطأ ، فحمل الله عنه اذا قل هو شخصا معصوم ادم خطأ لان الخراج بالنصان والعزم بالعم . وان كانت حيايه المقتصد لا يحملها العاقلة كما في اعمل العمد ، فحكم المقتصد فيها حكم غيره فيها ، وعلى هذا اذا كانت حيايه بوجوب انقصاص لكونه مانعا عاقلا نقص منه ، وان كانت بوجوب امان فعلي ماله ان كان ذا مال والا كان دسا في دمه حتى يوسر .

### الجنابة عليه ٢

٢٧ - الجنابة على المقتصد ان كانت موحه لله فاديه لست امان ، وان كانت الجنابة عمدا محضا بوجوب انقصاص كما في اعمل العمد ، فالامام محبر بين استفاء انقصاص وانحو على مال لانه ولي بمقتصد للحدث الشريف عن ابي بصير رضي الله عنه وسلم . السلطان ولي من لا ولي له . وابوي له حق استفاء انقصاص وانحو على مال . وهذا حال الجنابة وان حصة ومحمد بن الحسن التستامي . وقال ابو يوسف بين للامام استفاء انقصاص واماله اذنيه في مال فاقب المقتصد عمدا ، وحججه ان يقتطع وسأ في دار الاسلام وان كان جهنمه ، وحق استبقاء انقصاص للولي بقوته تعالى . فقد جعلوا لوليه سلطانا ، فعبر ذلك شبهه مانعه للامام من استبقاء انقصاص ، واذا تعدد انقصاص بشبهه وحت الذيه في مال القابل . ويضاف الى هذا ان الامام نائب عن المسلمين في استبقاء ما هو حق لهم وحقهم اما هو فما بينهم ، وهو ما اذنيه لانها مال صرف في مصالحهم ، وعلى هذا تحب اذنيه ولا يحب انقصاص . وحججه الامام ابي حنيفة ومحمد المومنان ابوجه للانقصاص من القابل العمد سواء كان القتل لغيره او غيره . وايضا فان من لا ولي له

(٢٠) المسود للشرح ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ . الكاساني ج ٦ ص ١٩٩ ، المعنى ج ٥ ص ٦٨٢ .

فالسُّلطان منه يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم اندي مر ، ودا نت  
ان اسلطان هو انوي فالحق في اسبغ القصاص يكون له . اما القون بان  
للفيط ونا لا عرفه ، فان مالا عرفه في حكم المشدوم فلا يعلق به حكم  
ولا بعد حق السلطان ، بعدد ونا على اللقط ، في استيفاء حق القصاص .  
وايضا فان الاسلام نزع القصاص لحكمه حفظ ارواح الناس من عت  
المجرمين وهذا المص منحق في المقت لانه من محرمة شرعا ، فمجب في  
قوله القصاص اذا علمه انوي وهو اسلطان . ولكن له ان يصالح على انديه  
لانه مجتهد ، وليس له ان يمتو على غير من لانه مقصور لاستيفاء حقوق  
المسلمين لا لابطالها .

#### ادعاء نسب اللقيط (٢٦) :

٢٨ - المقت مجهول نسب ، وهذا صحيح دعوى نسب فلو ادعى  
اشار ان هذا المقت انه وكان يمكن ان يولد منه فان دعواه سمع ولو من  
غيره وشك في المقت منه اسحاحا ، وانما ان لا يسمع الا بيته .  
وجه القس واضح لان المدعي ادعى امرا بحسن الوجود والعدم والصدق  
وانكذب فلا بد من مرجح واشرحح ناسه وبم توجد فلا يجوز ثوب النسب  
بدونها . وجه الاسحاح ان المدعي احمر بامر محصل الثوب ، ومن احمر  
بامر محصل الثوب وجب تصديقه بحسن المقت بالمحتر الا اذا كان في تصديقه  
صدد بامر فلا يصل قوله الا منه ، وفي ادعاء المدعي وتصديقه مع اللقط  
ولا صدد منه عليه ولا على غيره . ووجه اسمع للمقت صدد لان به شك  
من المدعي وما سمع ذلك من حقوق له على من ادعاء فلا توصف تصديقه على  
اقامه ناسه . وهذا الحكم سواء كان المدعي مسلما او دما ، ولكن اذا كان  
المدعي دما والمقت محكوما بسلامه على وجه التبع للدار او لمواحد من  
المقت يسمى على اسلامه وان نسب نسبه من ادعي المدعي ، ولا تناقض في  
هذا ، لان دعوى الدمي تضمن تنبيه نسب اللقيط منه وانه على دينه ،

ويمكن فصل هذين الشئين في الجملة ، إذ ليس من ضرورة كون الملقط أباً  
لدمي أن يكون على دمه ، ألا ترى أن الصغير من أبوين هبرانيين أو اسلمت  
أمه وقفي أبوه على دمه أنه يصير مسلماً بما لأنه مع أن أبه هبri أو اسلمت  
عملاً فاعنده الصغير سمح حبر الأيوبيين دماً ، فكذلك الحكم في ميثا فلتحق  
الملقط بدمي من جهة ألس لا من جهة أبين . ولكن لو افلم الدمى إليه  
المقره شرعاً على أن الملقط أنه فإن الملقط ملحق به من جهة ألس وأبين .

٢٩ - وقد يقال أن في صدق ادعي من الملقط أنه بلا به إطلاقاً  
بحق ثابت للملقط على الملقط وهو حق الحق وأخصاه ، وإطلاقاً بحق  
اسلمت في ميراثه فلا يجوز . وأجواب أن هذا القول هو معنى الناس  
ولكن الأسحان خلافه ، وجه الأسحان أن إقرار ادعي سب الملقط  
منه مع محض به فسر هذا الإقرار ، أما به الملقط فهي وإن كانت بلا  
مجهه ولكن اعتبارها إنما كان لمصلحة الملقط بحقه وحاشه وهذا التقصود  
حاصل مصدق المدعي مع زياده مع به سواء من المدعي فعدم على  
الملقط ، ثم يستعملان به الملقط صلاً لأن الأب أحق من الأخي في  
حضانة ولده .

٣٠ - وبما ادعاء الملقط بلا به صدق في دعوى نسب سب الملقط  
منه استحساناً ، والقياس خلافه . وجه القياس أن ادعاء بويه من قبل الملقط  
ستلزم التافض لأنه ما ادعى أنه نطق كان بها به ، فإدعى بويه كان  
ذلك من سافض ، والتافض سمح بصدقه . وجه الاستحسان ما قدمناه من  
أن في التصديق بها محضاً للملقط ، كما أن التافض لا يصر في دعوى النسب  
لأنه مما يحتمل ثم يظهر ، والتافض قد يحتمل به معتبر .

٣١ - وبالأحد هما أن ثوب نسب بمجرد الدعوة بلا به إنما يكون  
إذا كان الملقط حياً ، فإن كان ميتاً فلا نسب النسب إلا أنه لأن الملقط حيث  
غير محتاج إلى النسب فيكون دعوى المدعي دعوى إزات فلا بد فيها من أنه  
حي ولو لم يكن للملقط مال لاحتقال أن يظهر له مال في المستقبل .



٣٢ - وعده - لكنه لا يلحق به الملقط من ادعاء الا يبيته مقصرة  
ولا يفل من محجر الادعاء الا ان يكون دعواه وحده ، ومثلوا بهذا الوجه  
مرجل عرف عنه انه لا يفتن به وقد فرغ من انه دعاه قول اساس انه اذا فعل  
دفع عتق ، مما يدل على صدقه فانه يفل فوجه ويلحق به الملقط ، ويدون  
لم لا يصدق الا منه حتى ولو صدقه الملقط لان صدق الملقط به يجعله  
سرا له ، ولا يجوز شهادته واحد مع اثنين في دعوى اساس .

٣٣ - وهو ادعى امرأه ان الملقط انما يضر : فان كانت ذات روح  
حسنة او حكيمة من كس في عدة طلاق رجعي ، وصدفها روحها او شهادتها  
في القابلة اجرة ، فاقوله طاعة الله او امرأه بهذه الصفات او رجل حر  
عد ، نسب دعواها ونسب الملقط منها ومن روحها لان امرأه قائم  
سهما فلم يبق الا اثبات اولاده وهي نسب ما ذكر . وان لم يصدق روحها  
وتم اسم دعواها ولم يصدق فيها لان في صدقها حمل النسب على  
الغير وهو الروح هنا وهذا لا يجوز . وقد يقال ان ارجل اذا ادعى صدق  
بلا يبيته فالتقاس يفتني بصدق امرأه ايضا ، والجمهور ان القائل لابد لان  
بين سائبين فرق سمع اساس هو ان امرأه تدعوي بحمل نسب الملقط على  
روحها وهو صاحب امراض وفوقها نسب بخبره على الغير ، اما ارجل فانه  
يدعي النسب نفسه ابتداء لان نسب ثوب اسب من ارجل حفي لا يفتن  
عنه غيره وهو اوجه . فمثل منه انه مجرد فوجه ، سيما نسب ثوب اسب من  
مرأه اولاده وهذا يمكن او يوفى عليه من غيرها وهو القابلة فلا يكون مجرد  
فوقها حجة .

وان كانت امرأه ادعته بعد طلاق ناش فلا نسب دعواها الا بشهادة  
رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول وهذا عند الامام ابي حنيفة رحمه الله  
يعني . وقال ابو يوسف ومحمد تكفي شهادة القابلة اذا كانت اهلا بشهادة  
نقاء اثر النكاح وهو العلة . وقول الامام ارجح .

وما قلده في ادعاء امرأه كله ارجح من نصريح بان الملقط انما من غير

روحها ، فان مخرج ما به اسمها من عبء صدقت بمجرد دعواها كما تصدق  
بمجرد دعواها اذا لم يكن بها روح اصلا . وقال بعض المحققين لا ثبت  
دعواها الا بيه نامه اي رحيل او رحل وامرأين من اهل اداء الشهادة .

تعداد مدعي سبب الملقط (٢٢) :

٣٤ - اذا ادعى سوء الملقط انان فالحكم يكون على انفصل الانبي

أ - يرجح صاحب السبب ويحكم به سبب سبب الملقط .

ب - اذا لم يوجد به لاحد المدعين وكان احدهم هو الملقط يرجح  
الملقط ونسب سبب الملقط منه لان الظاهر يشهد به كونه في يده . حتى و  
المدعي الآخر وصف علامه في حشد الملقط لا يرجح على الملقط لان  
وضع اليد أقوى من وصف العلامة .

ج - يرجح من وصف علامه في حشد الملقط على من لا يصفها ارا  
م يكن لاحد المدعين به . لان وصف علامه دليل على ان الملقط كان في  
يده ، ودو اند بدمه على عبء . والعمل بالعلامه مشروع لان الله سبحانه  
وتعالى حكاه عن الانواء السابعة بلا اسكار فدل على صحته ومشروعه في  
حما ، فقد قال تعالى في قصه يوسف : ان كان فيصه قد من من قصدت  
وهو من الكاذبين وان كان فيصه قد من - بر فكذب وهو من الصادقين . .

د - ارا كان احد المدعين مسلما والآخر دمي وم يرجح دعوى احدهما  
به او علامه فدعوى المسلم اوى ف يرجح على الدمي يرجحه بالاسلام لانه  
انقم للملقط .

ه - اذا اتاه كل من المدعين اسمه اعبر الملقط اما لهما لانه ليس  
احدهما اوى من الآخر ، ومضى كونه اما لهما انه يلزمها ما يلزم الاما  
بالامه كحره انحصاره وارصاعه ونحو ذلك ، ويرث كلا منهما ارب اس

(٢٢) الكاساني ج ٦ ص ١٩٩ ، المصني ج ٥ ص ٧ ، الايني ج ٢ ص ٤١ - ٤٢

كأن إذا ماء قلته وكان أهلا للمعيرات ويرتانه إذا مات فلها ويكون الأثر  
 بينهما مناصبه. وعند الحديث والشافعية ومن وافقهم إذا سوى المدعى بأن لم  
 يكن مدعيا به أو كذب بهما كان عارضا ونقصا فإن اللفظ يعرض  
 على العاقبة<sup>(٢٣)</sup> مع المدعين ويلحق به من تلحقه العاقبة به مهما ، ولا يعبر  
 وصف العلامة مر حقا لمواصف بل لابد من تعرض على العاقبة . ولكن إذا  
 سبب اللفظ بقول العائف ثم أقام المدعي الآخر له سقط قول العائف  
 وبطل الحكم أنسي عليه وست سبب اللفظ من المدعي صاحب له ، لأن  
 قول العائف يدل على أنه أنسي هي الأصل فإذا وجد الأصل سقط المد  
 كالتيتم مع وجود الماء .

و - وإذا ادعى اللفظ أمر بأن فهو لتي أقام الله ، فإن أقام  
 كلاهما أنه اعترى اللفظ بحكم الأس كل منهما ، وهذا عند الأمام  
 أني حسمه . وعند أبي يوسف لا يكون واحدا منهما ، وعن محمد  
 روايتان فتقولهما .

### بني اللفظ :

٣٥ - الذي يظن قولي عدم عرفة أروما وأمره فأوبهم كما أمره  
 بعض المواهب الوضعة أني مهرب بده . وموجه سطح الشخص أن  
 جعل غير بده سسي وبدا . وقد كان أنسي معروف عند العرب قبل  
 الإسلام وكان الإسلام أمطله وأبى أماره ، قال تعالى في القرآن الكريم  
 . وما جعل دعاءكم إلهاءكم . وقال تعالى . ادعوهم لأبائهم هو أوسط عند الله ،  
 فإن لم تعلموا آبائهم فأحواكم في الدين وموائكم . وعلى هذا لا يجوز  
 ولا يصح سبي أصل غطا أو غيره بأن يحمله أنه وهو يعلم أنه سبب أنه .  
 وهذا بخلاف ادعاء . وه اللفظ حيث صدر المدعي ويست منه على النحو

(٢٣) العاقبة مفردا العائف وهو من عرف الإنسان بأشبهه ويحقق سببه  
 من يشبهه .

الذي فصله ، لأن هذه هي أصول المصطلح في أعمار اللفظ ،  
حقيقة لا على اعتبار الاعتراف بظاهر الحسي في هذه الأسلاك .

ويطالع الحسي منقول على من اتفق ولا يوجد له حقيقة في الحق  
أوضحه في الحرف . وعلى هذا يجب اعتبار ما طالع وعدم الاعتراف به في  
المحاكم المختصة .

وحسب الله على سيدنا محمد وعلى ه وصحبه أجمعين وأحمد لله  
رب العالمين .

- انتهى -

بغداد في :

٢٩ جمادى الثانية ١٣٨٨

٢١ أيلول ١٩٦٨



# فهرست

الموضوع	رقم الفهره
احكام اللقيط محكومة بالشريعة الاسلاميه	١
تعريف اللقيط لقعة	٢
تعريف اللقيط في الاصطلاح الفقهي	٣
التعريف الراجح للقيط	٤
حكم التقاطه	٥
الاشهاد على التعاط للقيط	٦
شروط التمتع	٧
التزام على الالتقاط	٨ - ١١
الاختلاف في الالتقاط	١٢
اسرع القبط من ملقطه	١٣
رد اللقيط الى مكانه	١٤
السعر بالقيط	١٥
حرية اللقيط	١٦
دين اللقيط	١٧
حكم دينه بعد تمييزه او بلوغه او ثبوت نسبته	١٨
مال اللقيط	١٩
نفقة اللقيط	٢٠ - ٢٣
الولاية على اللقيط	٢٤
ميراث اللقيط	٢٥
حماه	٢٦
العناية عليه	٢٧
ادعاء نسب اللقيط	٢٨ - ٣٣
تمدد مدعي نسب اللقيط	٣٤
نسي اللقيط	٣٥







### كتب وأبحاث للمؤلف

- ١ - أحكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام
- ٢ - الوجيز في اصول الفقه
- ٣ - المختل لدراسة الشريعة الاسلامية
- ٤ - الفرد والدولة في الشريعة الاسلامية
- ٥ - اثر القصور في التصرفات والعقود - بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الاسلامية سنة ١٩٦٨
- ٦ - اللقطة واحكامها في الشريعة الاسلامية بحث نشر في مجلة القانون المقارن العراقية سنة ١٩٦٨

LIBRARY  
OF  
WINSTON-SALEM UNIVERSITY

(NEC)  
KBP525  
.Z393  
1968